

تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهان المقاولة الاجتماعية بتونس قراءة نقدية

The experiences of the social and solidarity economy and the bet on social enterprise in Tunisia (Read reviews)

عادل بوزيد، كلية الآداب والعلوم الانسانية بسوسة، تونس، adel.bouزيد@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/12

تاريخ الإرسال: 2025/05/03

الملخص:

تطرح هذه الورقة البحثية قراءة نقدية لتجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس من منظور علم اجتماع المقاولة، باتجاه فهم طبيعة الظروف والسياقات التاريخية التي تشكّلت في إطارها أبرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، ونعني بذلك تجربتي التعاوض الوطنية وواحات جمنة المحلية. فقد ركزت هذه القراءة على استكشاف مقومات الفعل المقاولي في التجريبتين وأبعاد المقاولة الاجتماعية من خلال مقارنة كيفية استندت إلى نماذج تحليلية لقياس أبعاد المقاولة والمقاولة الاجتماعية على مستوى التشكّل والممارسة.

وقد أفضت القراءة النقدية إلى إن ظاهرة المقاولة تبقى ظاهرة نفسية اجتماعية اقتصادية معقدة وإن تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتأثر كثيرا بمدى اعتبار السياق الاجتماعي أو اهماله، فبقدر تجذّر تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياقها المحلي، وتتمين كل الموارد والإمكانات المحلية، فإنها تتوقّف على النجاعة والاستدامة.
الكلمات المفتاحية: المقاولة/ المقاولة الاجتماعية/ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

Abstract :

This research paper proposes a critical reading of the experiences of the social and solidarity economy in Tunisia from the perspective of the sociology of entrepreneurship, with the aim of understanding the nature of the historical circumstances and contexts within which the most prominent experiences of the social and solidarity economy in

Tunisia were formed, by which we mean the experiences of national solidarity and the local oases of Djemna. This reading focused on exploring the components of entrepreneurial action in the two experiments and the dimensions of social enterprise through a qualitative approach based on analytical models to measure the dimensions of enterprise and social enterprise at the level of formation and practice.

The critical reading has led to the fact that the phenomenon of entrepreneurship remains a complex psychological, social, and economic phenomenon, and that the experiences of the social and solidarity economy are greatly influenced by the extent to which the social context is taken into account or neglected. To the extent that the experiences of the social and solidarity economy are rooted in their local context, and value all local resources and capabilities, they will be more effective and sustainable.

Keywords : Entrepreneurship / social enterprise / social and solidarity economy.

مقدمة:

إن الفعل الاقتصادي التضامني ليس بالنمط الاقتصادي الحديث بل يستمد جذوره من ماضٍ قديم في الكثير من المجتمعات والثقافات، بما أنه يستند إلى قيمة الروابط الاجتماعية وعلاقات التبادل بين الشعوب، وهي قيم سادت في المجتمعات التقليدية القبلية بالأساس، لكن صعودها الراهن يأتي في سياق اقتصادي مغاير، وفي ضوء تحولات اجتماعية تتجه أكثر فأكثر باتجاه التكنولوجيا الرقمية، والتواصل الرقمي الافتراضي، في مقابل التراجع اللافت للعلاقات الاجتماعية المباشرة، وسيادة ما يعرف بالمجتمع الشبكي، وطغيان النزعات الفردانية والبراغماتية والانتهازية في العلاقات الاقتصادية، وبين الفاعلين الاقتصاديين، في مقابل تهاو عميق للبعدين الإنساني والاجتماعي، وانخراط الدول ضمن السياسات الاقتصادية الليبرالية وانكفاءها عن القيام بالدور الاجتماعي وتعديل الاقتصاد.

1- الإطار النظري والمنهجي

الإشكالية:

يشهد العمل باعتباره المتغير الأساسي في الفعل الاقتصادي تحولات هيكلية شملت مختلف أبعاده لعل أبرزها تراجع قوة العمل في الشركات الكبرى، واستمرار الشعور بعدم الأمن الوظيفي، بالإضافة إلى التصاعد الواضح للاقتصاد الليبرالي وما أنتجه من منظومة قيمية ما فتأت تُفقد

الاقتصاد بعده الإنساني والاجتماعي. وتمضي باتجاه تدمير الاقتصاديات التقليدية، عبر إضعاف الثقافات المحلية، وإرساء ثقافة عالمية تقوم على أنماط استهلاكية متخارجة، وذلك في إطار ما يعرف بالعلولة باعتبارها نمط اقتصادي عالمي متعدد الأبعاد ومترامي الأطراف، هدفه إدماج كل الثقافات والاقتصاديات ضمن نمط موحد.

وفي ضوء أشكال التفاعل ما بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاد المعولم الضاغطة، تركزت تبعية الدول النامية لهذا النمط المعولم، وباتت تبحث باستمرار عن هوية اقتصادياتها. هل تعود لجذورها التاريخية والاجتماعية لاختيار المنوال الاقتصادي البديل؟ أم أنها تأخذ بمنابيل اقتصاديات الدول المتقدمة؟

في هذا السياق شهدت البلاد التونسية منذ الاستقلال (1956) تجارب اقتصادية متنوعة، فرضتها سياقات اجتماعية وسياسية محددة. فقد تقلبت من النمط الليبرالي إلى النمط التعاضدي والتضامني إلى ما يعرف راهنا ب مشروع «الشركات الأهلية». وهي تجارب تندرج بطريقة أو بأخرى ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فما هي سياقات تشكل هذه التجارب؟ وهل تعبّر حقيقة عن تطلعات القوى الاجتماعية المحلية والوطنية؟ وهل يمكن تصنيفها ضمن الأفعال المقاولية؟ وإلى أي مدى أفضت إلى ترسيخ مفهوم المقاولة الاجتماعية؟

المفاهيم الأساسية

المقاولة:

ظلت المقاولة مفهوما تتجاذبه الكثير من الفروع العلمية، والتخصصات البحثية، كل حسب خلفيته وأهدافه. والملاحظ إن هذا المبحث تطوّر بشكل لافت، لاسيما من زاوية العلوم الاجتماعية التي يندرج ضمنها بحثنا. فلم تعد المقاولة مجرد وحدة انتاجية للسلع أو الخدمات. إذ تعرّف المقاولة من منظور علم الاجتماع على إنها فعلا تجديديا ابتكاريا يستهدف إنتاج الثروة ومنظومة من القيم الأخلاقية. ومهما تعددت المقاربات المقاولية فإنها يمكن أن تُختزل في ثلاثة أبعاد أساسية: الفرد/الفعل /السياق. ويبقى الحقل الدلالي للمقاولة مترامي ومتشعب، باعتبار إن المقاولة ظاهرة نفسية اجتماعية اقتصادية معقّدة (Danjou isabelle, 2002, P121)، فلا يمكن أن نستثني العوامل الطارئة التي تتدخل في سيرورتها كيفما كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية ثقافية أو حتى نفسية.

المقاولة الاجتماعية:

بالرغم من إن هذا المفهوم يستمد جذوره من ماض بعيد في اغلب مجتمعات العالم. فإن بروزه كمفهوم علمي ينطوي على سجلات كثيرة بين الباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات ظل

حديثاً، على إن البعد الاجتماعي للمقاولة يقصد به التأثير والتأثر ما بين المقاولة ومحيطها الاجتماعي. وقد برز مفهوم المقاولة الاجتماعية بشكل ملحوظ في سياق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تزامناً مع تزايد الاحتياجات الإنسانية وتراجع دور الدولة الاجتماعي.

وتشير العديد من الدراسات إلى إن المقاولة الاجتماعية على عكس المقاولة عامة، هي ظاهرة محلية عادة ما تغطي مجالا محليا، وتتجذر في سياق اجتماعي وثقافي محلي. وتبرز بشكل خاص في المجتمعات النامية ذات الأبعاد الاجتماعية والجماعية الخصبة (Fayolle Alain, 2015, P44). لذلك فهي لا تحتكم إلى اقتصاد السوق بقدر احتكامها إلى احتياجات الجماعة المحلية. وعموما تعرف على انه تنظيم ينطوي على غايات اجتماعية، ويستند إلى أشكال تنظيمية تقليدية قد تكون في شكل تعاضديات أو تعاونيات أو جمعيات.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

هو منوال اقتصادي يتكوّن من مجموع الأنشطة الاقتصادية، ذات الغايات الاجتماعية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، وتحويلها، وتوزيعها، وتبادلها، وتسويقها، واستهلاكها، التي تؤمنها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، استجابة للحاجيات المشتركة لأعضائها، والمصلحة العامة الاقتصادية والاجتماعية، ولا يكون هدفها الأساسي تقاسم الأرباح. ومن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، هناك التعاضديات، ومجامع التنمية والجمعيات التعاونية... وهناك من يصف الاقتصاد الاجتماعي التضامني التضامني بديمقراطية اقتصادية كحل للحد من الفوارق الاجتماعية، وهو أسلوب للحكومة المحلية، وتدير للشأن المحلي. أما المركز الفرنسي للتوثيق في الاقتصاد والمالية فعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره القطاع المتكوّن من مجموعة المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات، والتعاونيات والجمعيات والمؤسسات المانحة، وتتميز هذه المؤسسات بتركز نظامها الداخلي على مبدأي التضامن والفاعلية الاجتماعية (http://bit.ly/39XjCN5, 2019).

أما المنظور السوسولوجي للاقتصاد الاجتماعي التضامني فيعتبره اقتصادا يستهدف إعادة هندسة الصلات بين الأفراد، بهدف إيجاد بيئة أو نمط اقتصادي جديد، يمكن من إدماج أكبر عدد ممكن من الفئات الهشة* (Bidet Eric, 2000)، عبر التركيز على تقوية الروابط التعاقدية، والتطويع التي يبنها الأفراد، من أجل تحقيق حياة أفضل.

أهداف الدراسة

- تقديم قراءة علمية للأبرز تجارب الاقتصاد التضامني والاجتماعي بتونس وتفهم أبعاد النجاح والفشل.

- تبين إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه التجارب نمطا من الأفعال المقاولة والمقاولية الاجتماعية.

- أن نتفحص قيمة هذه التجارب وفاعليتها من منظور علم اجتماع المقالة.

فرضيات الدراسة:

- إن تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذات البعد الوطني في تونس، تعبّر في الغالب عن خيارات سياسية فوقية أكثر مما هي تعبير عن طموحات المجتمع المحلي.
- تتفاوت مستوى نجاحات تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، بحسب طبيعة المنتج أو الخدمة، وخصوصية الجهة.
- إن ترسخ مفهوم المقاومة الاجتماعية، ظل عصيا في نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي، رغم عمق وثراء التجربة.

منهجية الدراسة:

سوف تكون مقاربتنا كيفية بالأساس عبر تقنية تحليل المضمون، لأن عملنا سيتمحور حول قراءة نقدية تأويلية للبحوث والدراسات والحوارات التي اهتمت بأبرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، وذلك عبر تشكيل نمذجة لأبعاد المقاومة والمقاومة الاجتماعية، من خلال المقاربات النظرية التي تناولت حقل المقاومة، باتجاه تقديم قراءة سوسيولوجية لأبرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس.

II- طبيعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومميزاته

1- مميزات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يواجه النمط الاقتصادي الليبرالي والنيوليبرالي مآزق عديدة في دول العالم المعاصر، ولاسيما منها الدول النامية بسبب طغيان البعد الاقتصادي والمادي والبراغماتي على مؤسساته، مما وضع الحكومات في مواجهات حادة مع شعها بالنظر إلى حجم المشاكل والأزمات التي تولدت عن هذا النمط الاقتصادي، وأفضت إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية، وانهيارات سياسية وعسكرية وثورات شعبية، تطالب بالعدالة الاجتماعية والمساواة في إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات والثروات الوطنية.

وفي ظل هذا التراكم السلبي والمتوحش أحيانا للمنوال الاقتصاد الليبرالي، الذي خيم على اغلب الاقتصاديات، بدأت تبرز حركات اجتماعية ذات خلفيات متنوعة تنادي بنمط اقتصادي بديل خارج دائرة الاقتصاد السياسي التقليدي، وخارج دائرة إعادة إنتاج النظريات الاقتصادية – السياسية الكلاسيكية، وبالأخص منها الكينزية والماركسية. ويعتبر تيار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحدا من أهم تيارات التفكير النظري والانجاز العلمي البدائي (الطرابلسي صفوان، 2020، ص64) من الاقتصاد النيوليبرالي المعولم.

والملاحظ إن مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تبلورت في سياق تحولات اجتماعية واقتصادية كبرى، وفي ظل ما أنتجته النزعة الاقتصادية الليبرالية للدولة من تفاوت وتهميش وإقصاء وتفجير، والتراجع الحاد لدور الدولة الاجتماعي. وقد بلغ المفهوم مرحلة النضج تزامنا مع عصر الحداثة، وما تولّد عنه من منظومة مفاهيمية مستحدثة. وقد أطلق البعض على هذا النمط الاقتصادي بالطريق الثالث أو الاقتصاد الشعبي. عموما هي ظرفية تميّزت وفق عالم الاجتماع البريطاني «زيغمونت باومن» بسيولة المفاهيم وصعوبة ترسيم حدودها، لأنها تخضع لدينامية دائبة من التعريف وإعادة التعريف. ولكن هذا الانفلات من التحديد، لم يمنع من إيجاد جملة من المميزات التي يختص بها الاقتصاد الاجتماعي التضامني في مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية، من بينها:

- الأولوية لجودة الخدمات مقارنة بالربح
- اعتماد الديمقراطية القاعدية (فرد واحد/صوت واحد)
- أولوية مبدأ التبادل على مبدأ السوق وإعادة توزيع الثروة
- البريحية المحدودة
- الملكية الجماعية غير القابلة للتقسيم
- الاستثمار الاجتماعي لجزء من فائض الإنتاج
- الانتماء الحر والمغادرة الحرة
- تحقيق الرفاه الاجتماعي

وبناء على هذه المميزات واستنادا إلى مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن هذا النمط الاقتصادي إنما يعبر عن سيورة من الفعل التشاركي الجماعي، بهدف أخلة الاقتصاد على أساسين: معياري وسياسي يعملان من أجل إدماج الشروط الاجتماعية في تقدير مردودية العمل الإنتاجي، واعتبار العدالة الاجتماعية هي الغاية الأساسية للمبادرات الاقتصادية (الطرابلسي صفوان، 2020، ص 69). على إن هذا التصوّر ينسجم مع ما ذهب إليه الأنثروبولوجي الفرنسي «مارسال موس»، عند حديثه عن دلالة التعاونية، والتي تعبر عن رفض عزل النشاط الاقتصادي عن سياقه العام، الذي يضم بالضرورة مجموعة من العوامل غير الاقتصادية (اجتماعية، وسياسية، وتاريخية، وأخلاقية، وثقافية...)، التي تؤثر على نحو مباشر في سيورة الفعل الاقتصادي* (Cyrille Ferraton, 2006, P355)، علما وإن مسار تكوّن التعاونيات وفق هذا المنظور، يكون سلس وتلقائي، ونابع من إرادة الجماعة المحلية، باتجاه نشر «روح الاشتراكية» حسب «مارسال موس»، ولا يكون عبر اللجوء إلى «المنهجية البلشفية»، القائمة على فرض النظام الاشتراكي عبر سلطة الدولة.

ومن خصائص مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي وأشكالها، أنها لا تكتسب حقيقتها ومكانتها باعتبارها نسقا من الأنساق الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع برمته، إلا عبر سيوررة من التراكم والبناء. بما يعني إن تقييم تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا يكون في البدايات الأولى التي عادة ما تعبر عن هواجس عفوية، وحينية، وربما مفارقة لمعطيات الواقع الميداني. ولأن مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تنطوي على أبعاد ورهانات متنوعة، بحسب خصوصية الجهة وطموحات الجماعة، فهناك الأبعاد التشغيلية التي ترمي إلى إنصاف الفئات الهشة والمحرومة عبر توفير موارد الرزق لها، وإدماجها بالتالي ضمن قوة العمل، وهناك الأبعاد القانونية التي تعطي الشرعية للمؤسسات والهيكل ذات الصلة بممارسة نشاطها في إطار القانون المنظم، وهناك الأبعاد السوسيولوجية التي تهدف إلى إعادة بناء وهندسة الصلات الاجتماعية، وتكريس قيم التضامن والتعاقد، وتوفير الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي (Bidet Eric, 2000).

تبقى سياقات تشكل مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مهمة في فهم مميزات هذا النمط الاقتصادي، والتي تعكس في معظمها مناهضة صريحة للعولمة وسياساتها، وللنمط الاقتصادي الليبرالي، في مقابل المناداة بالعدالة الاجتماعية وإعادة الاعتبار للبعد الاجتماعي في الفعل الاقتصادي، عبر التشديد على ديمقراطية الاقتصاد، وكسر احتكار السوق الرأسمالية المعولة لإنتاج الثروة. مثلما إن هذا النمط الاقتصادي المصنّف كطريق اقتصادي ثالث، له القدرة على التكيف مع سياقات اجتماعية مختلفة، واستيعاب كل الخصوصيات الاجتماعية المحلية.

2- مكونات النسيج الاقتصادي الاجتماعي والتضامني وهيكله

تتعدد هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنوع حسب السياقات الاجتماعية والاقتصادية وحسب احتياجات الجماعة المؤسسة وأهدافها وعموما يمكن اختزالها في:

- التعااضديات: وهي تجمعات لأشخاص لهم نفس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية على غرار تعااضديات التجار، أو تعااضديات البحارة، أو تعااضديات الفلاحين... وتُدار هذه التعااضديات من قبل أعضائها، ويتحملون مسؤولية المخاطر على قاعدة المساواة في الحقوق والالتزامات لكل مساهم.
- التعاونيات: وتضم مجموعة من الافراد يشكلون معا مشروعا يُدار ديمقراطيا بشكل مشترك، ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه، حيث تعطى الأولوية للإنسان قبل الربح (محجوب عزيز، غزال مريم، محفوظ مراد، 2019، ص 87)، كما إنها تساعد أعضائها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- الجمعيات: تعرف الجمعيات في معجم السوسولوجيا، باعتبارها تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية أعضائها بحرية (Sumpf Joseph et Hugues Michel, 1973, P24)، ولا يعتبر وجودها ضروريا

لحياة المجتمع، أما إجرائيا فتتحدد الجمعية على إنها اتفاق بين شخصين أو أكثر يضعون بشكل مستمر معارفهم وأنشطتهم من اجل هدف ليس تقاسما للأرباح.

- المؤسسات الخيرية : وهي تجمّع يضم شخصا أو أكثر مادي أو معنوي، ويقررون تخصيص ثروات أو حقوق أو موارد للقيام بمشاريع مصلحة عامة، ومن اجل أهداف غير ربحية. على أنه من الضروري حصول حوار وتوافق يمنع التوظيف الإيديولوجي والحزبي للمؤسسات الخيرية وضبطها بضوابط أخلاقية.

3- المكونات الراهنة لنسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس:

ساهمت تجربة التعااضد في ستينات القرن العشرين في تأسيس بنية متكاملة من المؤسسات والهيكل التعااضدية والتعاونية، وظلت مزاولا لنشاطها حتى بعد قبر تجربة التعااضد سنة 1969، وفيما يل أبرز هذه المكونات:

- التعااضديات: وتضم نوعين، أما الأول فيشمل الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، والتي يبلغ عددها 316 شركة، ويعمل بها 1500 موظفا وأجيرا. على إن نسبة الشركات التعاونية قيد العمل الفعلي حاليا تبلغ 73%، ونسبة الانخراط على الصعيد الوطني لا تتجاوز 5.32%.

أما النوع الثاني من التعااضديات، فيتمثل في الوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي، المستغلة للأراضي الفلاحية الدولية، والتي تعد اليوم 18 وحدة تعااضدية، وتغطي 6% من الأراضي الدولية، ويعمل بها 700 أجيرا. والملاحظ أنه حصل تراجع حاد في عدد الوحدات التعااضدية من 224 إلى 18 ما بين سنتي 1981 و2017.

- التعاونيات: وتضم هي الأخرى نوعين، أما الأول فيعرف بالجمعيات التعاونية، والتي تعد 44 جمعية و96% من منخرطها هم من موظفي القطاع العام.

أما النوع الثاني فيتمثل في شركات التأمين ذات الصبغة التعاونية، وتعد جمعيتان احدهما في المجال الفلاحي والثانية في مجال التعليم، وبلغت حصتها في مجال معاملات السوق 8.8%.

الجمعيات: وتنقسم إلى نوعين، الجمعيات الخاضعة للقواعد العامة وتضم (عكاز محمد سميع الباجي، 2020، ص32) 2402 جمعية، تمارس نشاطا اقتصاديا بغاية اجتماعية، وهناك جمعيات التمويل الصغير، وتعد 200 جمعية. وقد بلغ عدد القروض المسندة من قبل هذه المؤسسات سنة 2020 427.480، لتصل حصتها من إجمالي القروض الصغيرة 19.2%.

- المجاميع: وتضم مجاميع التنمية في القطاع الفلاحي والصيد البحري، والتي وصل عددها إلى 3000، منها 88.4% تنشط في مجال مياه الشرب والري و7.8% في مجال الغابات والزراعة والماشية و3.8% في مجال الصيد البحري.

III- قراءة نقدية في أبرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس:

باستثناء تجربة «الشركات الأهلية» التي لا تزال غضة وفي طور التكوين والبناء، فإن التجريبتين اللتين تستحقان القراءة والتمحيص هما (تجربة التعاضد) و(تجربة واحات جمعة). فإلى أي مدى يمكن الحديث عن فعل مقاولي من خلال هاتين التجريبتين؟ وما مدى حضور مفهوم المقاولنة الاجتماعية في بينهما وأهدافهما؟

1- تجربة التعاضد في الستينات:

أ- الظروف التاريخية لنشأة تجربة التعاضد:

واجهت البلاد التونسية المستقلة منذ خروج الاستعمار الفرنسي، أزمة اقتصادية حادة بسبب مغادرة رؤوس الأموال الأجنبية، وركود الإنتاج وضعف القوى المنتجة المحلية، التي أنهكها الاستعمار. والذي لم يترك وراءها وسائل إنتاج تذكر (Amin Samir, 1970, P57). ورغم وفاء الرئيس الأسبق «بورقيبة» البالغ لأفكاره الليبرالية، ورفضه الشرس للايديولوجيا الاشتراكية، فإنه أمام تصاعد الأزمة الاقتصادية جراء النمط الرأسمالي الليبرالي، الذي اعتمدته الدولة عشية الاستقلال، لم يستطع الصمود، وتراجع عن أفكاره الليبرالية، وظل يهاجم من يحملون الفكر الليبرالي، قائلا في خطاب ألقاه في صفاقس في جوان 1963 «نقول إلى أولئك الذين يدافعون عن الحرية الفردية والقطاع الخاص والمشاريع الحرة بأن هذا المخطط لا يلي مصالح الجميع. في وضعيتنا، العمل الجماعي هو الأكثر نجاعة» (Habib Ayebe and Ray Bush, 2019, P34).

وقد اعتبر «بورقيبة» إن «الطريق الاشتراكية» هي طريق النجاعة وطريق التطور، وإن الوضع الداهم يحتم على الدولة توثي أكبر المهام الاقتصادية. هذا دون التغاضي عن دور العوامل السياسية في تغيير فلسفة «بورقيبة» الاقتصادية، عبر القيام بمصالحة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وتبني برنامجه الاقتصادي، في مقابل دعم هذا الأخير الشق البورقوبي في إطار صراعاته السياسية. وبناء على ذلك انطلقت التجربة التعاضدية في تونس خلال برنامج الأفاق العشرية للتنمية (1962-1971).

وقد جاء تنفيذ السياسة التعاضدية، في إطار ما يعرف بإنهاء الاستعمار الزراعي، وسياسة التخطيط التي تمت بلورتها من خلال تعايش ثلاثة قطاعات متكاملة: القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي. بمعنى إن التعاضد لم يشمل كل القطاعات الاقتصادية وإنما كان مركزا بالأساس على القطاع الفلاحي.

عموما انطلقت تجربة التعاضد بالقطاع الفلاحي، بعد أن تمكنت الدولة من توظيف مئات آلاف الهكتارات من الأراضي المسترجعة حديثا من المعمرين الفرنسيين، ومن حلّ الأوقاف. هذا علاوة على أن الدولة، مع التجربة التعاضدية، أصبحت المقاول الرئيسي، ليس في مجال القطاعات الإستراتيجية،

كالصحة والتعليم والفلاحة فقط، وإنما في كل القطاعات المنتجة. وقد ظل نسق تأسيس التعاضديات يرتفع ليصل إلى 1762 تعاضدية فلاحية سنة 1969، حيث كانت هذه التعاضديات تشرف عليها الدولة عن طريق موظفيها، ولم يقتصر التعاضد على المجال الفلاحي فقط بل شمل كذلك قطاع التجارة، عبر تجميع العديد من التجار في إطار تعاضديات.

ب- أبعاد الفعل المقاولي في تجربة التعاضد :

استنادا إلى المقاربات النظرية بخصوص المقاول، وما انتهت إليه من تراكمات معرفية، استطعنا أن نخرج بأهم الخصائص والمميزات التي ينفرد بها الفعل المقاولي، وذلك في شكل مقولات أو نماذج تحليلية لأهم هذه الخصائص. علما وإن هناك من الباحثين من اعتمد النمذجة مقارنة من المقاربات النظرية للمقولة، والتي تختزل المقولة في بعض النماذج. فإلى أي مدى يمكن الحديث عن الفعل المقاولي صلب تجربة التعاضد:

- **الفاعل المقاولي:** لعل من أهم المداخل النظرية لفعل المقاول، ذلك الذي يعتبر أن هذا الفعل إنما هو انعكاس لإرادة ذاتية، وعملية توقع نابعة من خصال شخصية، بما يعني أن الانخراط في المقولة هي حصيلة تراكمية من القيم والحوافز التي ينشأ عليها الفرد، والتي تُفضي إلى نظرية الحاجة (Rotter, J, 1966, P1-28) : الحاجة إلى الانجاز والحاجة إلى الاستقلالية والحاجة إلى الثقة بالنفس، وكذلك الحاجة إلى المخاطرة. وهي خصائص تعكس بقوة البعد الفردي والذاتي لفعل المقاول، وهو ما نجده حاضرا في تجربة التعاضد إذ هي تعبير عن رغبة جامعة من الرئيس الأسبق «الحبيب بورقيبة»، وقد عبّر عن هذا الموقف أحد الباحثين في قوله «إن تجربة التعاضد تسير على البلاغة البورقبية» (النابلي ياسين، 2020، ص7)، والتي أضفت على المسألة بعدا وطنيا مقدسا، وأجبرت الجميع للامتثال والخضوع، دونما تفهم لأفكارها وأهدافها. بما يعني أن منطلق تجربة التعاضد يكتسي نوعا من البعد الفردي والإرادة المقاولية، لكن سياق تشكل التجربة وأسلوب إدارتها كان تعسفيا وسلطويا بشكل حاد، عبر تسخير الدولة كل نفوذها وإمكاناتها، من أجل ترسيخ مشروع التعاضد في النسيج الاقتصادي، وتوظيف أجهزة الدولة ومواردها البشرية لإنجاحه، دون مراعاة للخصوصيات الاجتماعية والثقافية، وشروط تبلور هذا الفعل الاقتصادي، مما جعل من تجربة التعاضد فعلا أيديولوجيا سياسيا، يخفي نوعا من الصراع السياسي، والمناكفات الإيديولوجية، أكثر مما هو فعلا اقتصاديا، ينطوي على مقومات مقاولية حقيقية، وهو استنتاج يؤكد وجهة فرضيتنا القائلة «إن تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذات البعد الوطني في تونس تعبر في الغالب عن خيارات سياسية فوقية أكثر مما هي تعبير عن طموحات المجتمع المحلي»، فتجربة التعاضد تندرج بشكل صريح ضمن هذا التأويل والتفسير، لكن

هذا الموقف قد لا يتناسب مع البعد المحلي، فعامل التنسيب ضروري، واعتبار خصوصية التجربة وفرداتها مطلوبان.

- مسألة إنتاج الثروة والقيم: من بين الأهداف المرجوة من الفعل المقاو، هي التجديد والابتكار وإنتاج الثروة، والملاحظ إن تجربة التعاضد رغم الطابع الفوقي التعسفي الذي اكتنفها، فإنها من ناحية الاستثمار وإنتاج الثروة، أفضت إلى العديد من المشاريع الكبرى، وأحدثت حركية اقتصادية واضحة في العديد من الجهات، من ذلك تأسيس المنشآت الكبرى انطلاقاً من خصوصية الجهات، على غرار مصنع عجيين الحلفاء بالقصرين، ومصنع السكر بباجة، ومصنع الفولاذ ببئرزت وفق منطق التعاضد، وهو ما يجعل من هذا التجربة مجالاً لإنتاج الثروة، فضلاً عن تبيين قيم العمل والانضباط والارتقاء في المصعد الاجتماعي. ورغم ذلك فقد انتهت تجربة التعاضد إلى الفشل رغم نجاحها في بعض الجهات، وفي بعض القطاعات، على أن البعض يعتبر أن فشلها لا يعود إلى هوان الفكرة أو ضعفها (الببيض سالم، 2023) بل إلى صراع الأجنحة في حكومة «بورقيبة»، والصراع على السلطة آنذاك، وهكذا يتأكد طغيان العامل السياسي والايديولوجي في إدارة تجربة التعاضد، مع إهمال وتهميش ما يمكن أن تفضي إليه هذه التجربة من إنتاج للثروة والاستثمارات المختلفة، وما يترتب عن ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية .

- البعدين السياقي والمساوي في تجربة التعاضد: إن فعل المقاومة لا يُختزل فقط في الفاعل المقاو، بل هو ظاهرة معقدة تشترك فيها العديد من الأبعاد، ومنها السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومدى استجابته وتلاؤمه مع مشروع المقاومة، فعند تفحص سياق تشكّل تجربة التعاضد، وعطفاً على ما تقدّم، يتبيّن إنها لم تكن متجذّرة في سياقها المحلي والوطني بما فيه الكفاية، بما أنها كانت ذات طابع فوقي، ومحكومة بخلفية سياسية واضحة، بدليل أنها قوبلت بالرفض من العديد من الجهات والفئات، نتيجة سيطرة البعد الرأسمالي والبرالي على النسيج الاقتصادي السابق لتجربة التعاضد، وعدم توفير الفرصة للفاعلين فيها، للتداول حول هذه التجربة، بما يجعلها تنافي وخصوصية الفعل المقاو، باعتبار أن الفعل المقاو الحقيقي إنما هو فعل اجتماعي، متجذر بالضرورة في الأبنية والأنساق الاجتماعية وفق الباحث Polany (1957، Polany Karl)، ولأن المؤسسات الاقتصادية ليست مؤسسات إنتاجية فقط، بل هي بناءات اجتماعية كذلك. والملاحظ أن السياق المشكل للمقاولة يحتوي على بعدين حاسمين في نجاح المقاومة، أما الأول فيتعلق بالمحيط العام السياسي والاقتصادي ومدى جاهزيته للاستجابة لمشروع المقاومة، وهو عامل يبدو أضعف ما يكون في تجربة التعاضد بدليل التجربة السياسية الفتية للدولة، والاضطراب الذي يكتنف الخيارات السياسية، فضلاً عن الصراعات السياسية المعلنة والخفية، بالإضافة إلى هشاشة القطاع الاقتصادي. أما المحيط الثاني فيتعلق بمحيط

القرب المتعلق بطبيعة التركيبة الاجتماعية والثقافية للسكان ومدى استجابتها وتكيفها مع مشروع المقولة وهذا ما بدا مفقودا عندما غُيِبَ الفاعلون القائمون على تطبيق مشروع تجربة التعااضد. أما البعد المساري في تجربة التعااضد والذي يتمثل في الخطوات والمراحل التي يفترض أن يمر بها المشروع المقاولي حتى مرحلة النضج، فبدا هو الآخر مفقودا بفعل المبالغة في التسرع في ترسيخ هذه التجربة وعدم تقدير مسألة النضج والمرحلة في التطبيق، وبالتالي عامل الزمن المعطى المركزي في مقولة المسار.

ج- أبعاد المقولة الاجتماعية في تجربة التعااضد:

من المفيد القول إن المقولة الاجتماعية إنما هي مبحث من مباحث المقولة تندرج ضمن ما عُرف بالاقتصاد الاجتماعي، وقد شهدت في السنوات الأخيرة اهتماما بليغا من جانب الحكومات والاكاديميين والناشطين في مجال المقاولات، وخاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008. ومن العوامل التي عجلت ببروز هذا النوع من المقاولات هو تنامي الحاجيات الإنسانية في مقابل تراجع دور الدولة الاجتماعي، وفك ارتباطها بالعديد من القطاعات الاقتصادية، ينضاف إلى ذلك تصاعد الأزمة البيئية، وتنامي الاهتمام بالتنمية المستدامة. ومما يمنح المقولة الاجتماعية طابع الفريدة هو تميزها بجملة من المميزات، والتي سنعتمد أهمها لقياس مدى حضور هذا المفهوم في تجربة التعااضد، ومنها:

- الرسالة الاجتماعية: رغم تقاسم المقاول التقليدي مع المقاول الاجتماعي العديد من الخصال الاقتصادية والتجارية، إلى جانب القدرة على اقتناص الفرص، فإن المقاول الاجتماعي يتميز بتمثل قوي للأفعال الجماعية، ورؤية استشرافية بعيدة المدى، وفي هذا الإطار تُطرح الرسالة الاجتماعية بقوة صلب أهداف المقولة الاجتماعية، وتُعتبر من أركانها الأساسية، بما تنطوي عليه من عدالة اجتماعية، ومساواة وإنصاف للطبقات الهشة، وهذا ما يمنح فعل المقولة البعد الاجتماعي، الذي بدا ضعيفا في تجربة التعااضد، رغم التسويق الإعلامي، الذي سبقها من قبل أنصارها لكونها حاملة لمجتمع جديد يحقق الرفاه لكل التونسيين، ولن يكون إلا في ظل اقتصاد عادل هو الاقتصاد التعاضدي*، الذي لا يقوم على غايات ربحية، وإنما يدفع له حُب خدمة المجموعة، لكن كل هذه البلاغة والعمق الذي ميز تجربة التعااضد كانا في مستوى الخطابات والتشريعات، لكن مسارات تشكّله الميدانية، وطرق إدارته السلطوية من قبل أجهزة الدولة وغطرستها، كل ذلك أدى إلى إجبار المتعاضدين على التنازل عن التصرف في ممتلكاتهم، وأُفقدت تجربة التعااضد الرسالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تداعياتها بخصوص تكريس التفاوت الاجتماعي وإعادة إنتاج الطبقية واستشراء الزبونية على نطاق واسع، لأن التعااضد إنما

افتتاحية العدد 24 من صحيفة صوت العمل لسان الاتحاد العام التونسي للشغل، بقلم أمينه العام

احمد بن صالح تحت عنوان: «إما إصلاح ثابت وإما تبديل»*

قام على الإملاء والفرض، لا الاختيار والمبادرة، وقد كان نتيجة ذلك تصاعد مظاهر الاحتجاج، والفرض لتجربة التعاضد المبررة اقتصاديا واجتماعيا، وانتهت إلى انتفاضة في قرى الساحل. وإلغاء التعاضد سنة 1969.

- الاستثمار الاجتماعي لجزء من فائض الأرباح: بمعنى أن تساهم المقاولات الاجتماعية بالجزء الأهم من أرباحها، وبعد تحقيق اكتفائها الذاتي في تطوير نشاطها، والارتقاء بمحيطها المحلي، ومحاولة إدماج فئات هشة مختلفة، فالمقاول الاجتماعي لا يكون هاجسه الأول الربح السريع، ذلك إن الربح بالنسبة إليه ليس بغاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق القيمة المضافة اجتماعيا، عبر توفير مواطن شغل محليا، وإحداث التغيير الاجتماعي، وإعادة الاعتبار للفئات المحرومة. غير إن المتأمل في مشروع تجربة التعاضد، ووفق ما انتهت إليه العديد من الدراسات، أن الاستثمار الاجتماعي وإنصاف طبقات على حساب طبقات أخرى، حتى وإن وجد فإنه كانت تحظى به في الغالب المناطق والطبقات الموالية للسلطة. وقد كان يجري توزيعه واستثماره، من أجل التوظيف السياسي، وتلميع صورة الرئيس و الحزب الحاكم، بما يعني إن البعد الاجتماعي، أفرغ من محتواه الحقيقي، وظل موظفا من أجل غايات سياسية واستقطاب مزيد من الأنصار والابتزاز الوضع للفئات الهشة والمحرومة.

- التجديد الاجتماعي الناجع: نشأت فكرة المقاولات الاجتماعية تاريخيا في سياق اقتصادي سريع التحول، أفضى إلى أشكال من الاقتصاد الليبرالي المتوحش، مما استوجب إيجاد نمط اقتصادي بديل، يستهدف ديمقراطية الاقتصاد وأنسنته، وهو ما يفيد بأنها عملية تجديد وابتكار لأشكال جديدة من الفعل الاقتصادي متعدد الأبعاد، منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وفي هذا الإطار لم تكن تجربة التعاضد نمطا اقتصاديا غريبا عن النسيج الاجتماعي التونسي، فقد سبقته العديد من التجارب المشابهة على غرار التعاونيات والتعاضديات، في مجالات اقتصادية مختلفة كانت طريقة تأسيسها في الغالب نابعة من طموحات الفئات الاجتماعية. لكن تجربة التعاضد في الستينات كانت نابعة من السلطة السياسية الحاكمة، فهي تعبير عن قرار سياسي فوق الزامي. ورغم ما صرح به الوزير المكلف بتطبيق تجربة التعاضد «أحمد بن صالح» من بعد تجديدي لتجربة التعاضد في قوله «لقد تم تصوّر التعاضدية على أنها فضاء جديد، ومجتمع جديد لا ينبغي أن يكون فيه من يسحق ومن يُسحق». لكن على أرض الواقع، لم تفلح تجربة التعاضد في إرساء مقومات اقتصاد جديد، بقدر ما أنتجت مزيدا من الرفض والامتناع والسعي إلى إفشاله، خاصة من قبل الطبقات الأرستقراطية، التي اعتبرته ضد مصالحها، إضافة إلى طائفة من السلطة السياسية. لكن هذا لا ينبغي نجاعة تجربة التعاضد في بعض القطاعات والجهات، فقد أنتجت أشكالا اقتصادية تجديدية من خلال المنشآت الكبرى، والحجم الكبير للتعاضديات والتعاونيات التي تكونت في مختلف مناطق البلاد التونسية، وبالتالي فمنسوبة

التجديد كان واقعا ملموسا، لكن نجاعته واستدامته كانتا متفاوتتان حسب الجهات والفئات، وهذا ما يدفع إلى القول بأن فشل تجربة التعاضد ليس مرادفا لفشل مبادئ التعاضد بل هو فشل مؤسسة هذا المفهوم بشكل مركزي وغير ناضج (العبيدي وسيم، 2020، ص21).

2- تجربة واحات جمنة:

أ- السياق التاريخي لتشكّل تجربة واحات جمنة:

إن تجربة جمنة الاقتصادية التضامنية سليلة تاريخ قديم نسبيا، فقد تمثّل منطلقها عندما أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على افتكاك ضيعة واد المالح (هنشير المعمّر/ستيل) بمنطقة قبلي سنة 1922، ومنحتها إلى مستوطن فرنسي يُدعى «Merillon» لتتولى تسييرها الشركة التجارية الفلاحية للجنوب التونسي حتى الجلاء الزراعي سنة 1964، ثم استعادتها الدولة من المحتل وبقيت تحت وصايتها. وبعد التخلي عن تجربة التعاضد في الستينات، فوتت فيها الدولة لفائدة شركة «ستيل*»، وبعد فترة تم تسويقها لفائدة الخواص الموالين للنظام الحاكم، بمبلغ زهيد في مقابل المردود الوفير الذي تدرّه الواحة وذلك إلى حدود جانفي سنة 2011، عندما سيطر الأهالي على هنشير المعمّر/ستيل واستردوه تحت وصايتهم.

فباللحظة الثورية (جانفي 2011) كانت هي المنعرج الحاسم في علاقة الأهالي بالواحة، بتحوّلهم من مجرد أجير إلى شريك فعلي في اقتصاد الواحة، عندما تشكلت هيئة تسييرية على أنقاض رابطة حماية الثورة، وتم دعمها من قبل عموم الأهالي (الكنيس علي، 2019، ص212)، لتشكّل عاملا ملهما في إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي ممكن (عكاز محمد سميج الباجي، 2020، ص34).

ولذلك تعد مبادرة جمنة من التجارب الاستثنائية التي تصنّف ضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني، باعتبارها كانت وليد مخاض عسير محفوف بكثير من التضحية والمعاناة. فهي من الوجهة السوسيولوجية وليدة حركة اجتماعية متكاملة سليلة ارث تاريخي عميق من النضال والمقاومة.

ب- أبعاد الفعل المقاولي في تجربة جمنة:

إن تجربة جمنة هي شكل من أشكال الاقتصاد الاجتماعي التضامني شأنها شأن تجربة التعاضد، لكن الفارق بينهما إن الأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد وطني، وهذا من شأنه أن يقضي إلى تأويلات وتحليلات مختلفة بالضرورة. فبأي معنى يمكن الحديث عن فعل مقاولي صلب تجربة جمنة؟

- الفاعل المقاولي: إن الفاعل الاجتماعي في تجربة جمنة هو جماعي بالأساس، على عكس معظم التجارب المقاولية التي تقودها عادة ذواتا فردية، فانطلاقا من بعدها المحلي استندت التجربة إلى تمثّل قوي للهوية والانتماء للأرض، اختلطت فيها صراعات سياسية وعرقية حادة، عبّرت بحق عن مفهوم

الحركة الاجتماعية بالمعنى الذي ضمّنه لها عالم الاجتماع الفرنسي «آلان توران»، عندما اعتبرها بمثابة الفاعل الاجتماعي، حيث يعبر من خلالها الفاعلون عن ذواتهم، وبينت قدرة الفاعلين الاجتماعيين على الوعي بذواتهم، وتنظيم علاقاتهم وتمثّل هويتهم، من خلال الصراعات التي ينخرونها فيها.

وبالتالي فالذات الجماعية المحلية هي التي كانت وراء التجربة، لكن هذه الذات تحمل الكثير من الخصال المقاولية على غرار الحاجة إلى الانجاز، والرغبة في تحقيق الذات والاستقلالية، والقدرة على المخاطرة واقتناص الفرص، ولعلّ اللحظة الثورية أجلّ مثال على اقتناصها عبر استرداد الأرض. وهكذا فملاح الفاعل المقاولي بما هي جملة من الخصال والسمات الاستثنائية، و التي تعتبر حجر الزاوية في أي تجربة مقاولية، نجدها حاضرة بقوة في تجربة جمنة، ومعبّرة بدقة عن خصوصية الفعل المقاولي، رغم كونه ذاتا جماعية تضمّ مواقف وآراء وخلفيات سياسية مختلفة، لكنها استطاعت أن تجتمع على مشروع موحد. بمفعول وحدة الأرض والثقافة والتاريخ والهوية المشتركة.

- مسألة إنتاج الثروة والقيم: إن الطابع الإرادي والاندفاع التلقائي للذات ميزا تجربة جمنة الاقتصادية قادا إلى إنتاج ثروة حقيقية مادية وقيمة. فمنذ سنة 2011 زمن استرداد الأرض وبسط نفوذ الجماعة المحلية عليها، حصل تحوّل نوعي في إدارة وأنشطة تجربة جمنة، سواء في مسألة التشغيلية، أو ما فيما أنتجته من مردودية مالية، فرغم يؤس الوضع الاجتماعي والاقتصادي بمنطقة الجنوب التونسي، أين تقع واحات جمنة، ورغم الصراعات التي نشبت ما بين أجهزة الدولة والفاعلين الاجتماعيين في هذه التجربة، وحجم العراقيل التي واجهتهم، إلا أنها أفضت إلى إنتاج حقيقي للثروة، وقد تُرجم ذلك عبر إحلال جمعية واحات جمنة (الهيكل القانوني لمبادرة جمنة) محل الدولة، باتجاه تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، عبر التدخّل في المجال التعليمي والصحي والرياضي، إضافة إلى اهتمامها بتوسيع مجال أنشطة تجربة جمنة، سواء من حيث تحسين المنتج أو تنويعه، وهو ما يعكس وعيا مقاوليا حقيقيا يقود الفاعلين الاجتماعيين، مفاده إنتاج الثروة، وترسيخ منظومة قيمية، وهوية اقتصادية محلية متفردة.

- البعدين السياقي والمساوي في مشروع جمنة: إن البعد السياقي في أي تجربة مقاولية إنما يتناغم أكثر مع البعد المحلي، وعادة ما يكون هذا الأخير هو الحاسم في نجاح أو فشل التجربة المقاولية، والملاحظ إن السياق المحلي لتجربة جمنة بما ينطوي عليه من ثراء اقتصادي واجتماعي وثقافي، ومن شبكات اجتماعية وعلائقية، وتجذّر عميق للأفراد في تاريخهم وهويتهم، وبالتالي من اجتماعية محفّزة. كل ذلك أسهم بقوة في تبلور تجربة جمنة، وهذا ما يعبر عنه بالمحيط القريب للسياق، أما المحيط العام للسياق الذي يشمل الظروف السياسية والاقتصادية، فإنها لم تكن ملائمة ومحفّزة، بدليل حجم الصراعات والمناكفات التي حصلت بين أجهزة الدولة والجماعة المحلية لتجربة جمنة، عقب سنة 2011 بالنظر إلى

ما كانت عليه واحات جمنة قبل سنة 2011 ، من فساد مَيَز بنية وإدارة واحات جمنة، وما تولّد عن ذلك من أزمة ثقة، ورفض وامتناع لـ كل القرارات السياسية من قبل الأهالي، بما يعني أن السياق الوطني العام كان عامل إفشال بامتياز. مما أثر في سيرورة تشكّل وتطوّر هذه المبادرة، فلم يكن المسار تراكمي تطوّر مستدام بل كان مسارا تعثريا تخترقه الكثير من المطبات والعقبات.

ج أبعاد المفاولة الاجتماعية في تجربة جمنة:

- الرسالة الاجتماعية: لعل ابرز الأبعاد البلاغية في تجربة جمنة، تلك التي تجلّت في الرسالة الاجتماعية التي حملتها وتعمل على تكريسها الجماعة المحلية منذ استرداد حقها في التصرف في الأرض عقب سنة 2011، ومن هذا المنطلق أضحت مبادرة جمنة الاقتصادية التضامنية الاجتماعية، تكتسب تدريجيا مدلول المفاولة الاجتماعية، التي عمل الفاعلون فيها على أن تكون استجابة للاحتياجات الاجتماعية، وسبيلا لإنصاف الفئات المحرومة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وبهذا الوعي العميق بالرسالة الاجتماعية أصبحت مبادرة جمنة أيقونة من أيقونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، ونموذجا مثاليا يقتدى به في بعض الجهات الأخرى، على غرار ما سعى إليه سكان منطقة الشغال بمعتمدية بئر بن خليفة من ولاية صفاقس، عندما طالبوا بالتصريف واستغلال الأراضي التابعة للدولة بمنطقتهم (الكنيس علي، 2019، ص234)، (هنشير الشغال). لكن عاملي الإسقاط والتعسف لأي نمط اقتصادي أو تنموي، دون مراعاة الخصوصية الاجتماعية، والمحلية، قد يفضي إلى نتائج وخيمة. لأن السياق الاجتماعي إنما هو مكون رئيسي للمفاولة، والتجارب السابقة أثبتت إن نجاح تجربة معينة في منطقة ما، لا يعني نجاحها في منطقة أخرى، وهو استنتاج ينسجم مع طبيعة تأويلنا بعد قراءتنا لأبرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي بتونس، وما انتهينا إليه من فرضية مفادها «تفاوتات مستوى نجاحات تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس بحسب طبيعة المنتج أو الخدمة وخصوصية الجهة».

ومن بين العوامل التي اكسبت تجربة جمنة زخما اجتماعيا، هو البعد المحلي للتجربة، التي بدت متجذرة بعمق في سياقها الثقافي والاجتماعي، دون التغاضي عن عامل الحراك الثوري، وما أنتجه من اندفاع وتلقائية ومسؤولية، في تحركات ومواقف الجماعة المحلية، عندما اعتبرت إن نجاح تجربة جمنة، إنما هو تعبير عن نجاح مطالب الثورة، وجزء لا يتجزأ منها، والتي من أبرزها التشغيل والكرامة الاجتماعية.

- الاستثمار الاجتماعي لجزء من فائض الأرباح: إن الصراع الذي خاضته الجماعة المحلية بجمنة زمن الحراك الثوري في علاقة بتجربة جمنة الاقتصادية، إنما هو صراع في مواجهة نمط الاستثمار الخاص الليبرالي المتوحش والمفقر، في مقابل السعي باتجاه إرساء نمط اقتصادي بديل، يعيد الاعتبار لكل

الفئات الاجتماعية، ويؤسس لعقد اجتماعي محلي جديد، ينطوي على تامين واضح للبعد الاجتماعي. وقد تُرجم ذلك من خلال الاستثمارات التي طالت جل مظاهر الحياة الاجتماعية، ذلك إن تجربة جمنة وفق بعض الفاعلين فيها، تطرح نموذجا تنمويا جديدا يقوم على عنصرين: توفير مواطن الشغل، واستغلال الموارد وتعميمها لفائدة المصلحة العامة (الكنيس علي، 2019، ص231). وتفيد تقارير جمعية حماية واحات جمنة، إن الاستثمار الاجتماعي في برامج ومخططات تجربة جمنة كان واقعا ملموسا، فقد انخرطت في العديد من المشاريع الاجتماعية، ومن بينها ترميم المؤسسات التربوية والرياضية، إلى جانب التدخل لتحسين البنية التحتية، والمرافق العمومية، ودعم النسيج الجمعي، والانخراط الواسع في الأنشطة الخيرية، وهو ما يعكس طابعها الاجتماعي ويمنحها صفة المقابلة الاجتماعية التي لا يكون مقياس نجاحها الأول مراكمة الثروة، وتحقيق الربح، بل يقاس بمدى معالجتها للمشاكل الاجتماعية، وتمثلها الدقيق لاحتياجات سكانها، واستشراف آمالهم وطموحاتهم.

- التجديد الاجتماعي الناجع: تأسيسا على ما سبق، تُقدم تجربة جمنة منوالا تنمويا بديلا، يقطع مع النمط الاقتصادي النيوليبرالي، من خلال تجذره في البعد المحلي، وتوظيف كل الإمكانيات والموارد المحلية لإنجاحه، بالنظر إلى ما يعتبره أصحاب هذه المبادرة من تَخَلُّ للدولة عن دورها التنموي في هذه الربوع، وما طبع الخيارات السياسية من فساد، فيه خدمة للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة. وفي هذا الإطار تندرج مبادرة جمنة ضمن نمط اقتصادي تجديدي يقطع مع الأشكال الاقتصادية السابقة، ويقوم وفق أحد الفاعلين (الكنيس علي، 2019، ص233) في هذه المبادرة على ثلاثة عناصر: وحدة الأرض ورفض أي صيغة للتقسيم، ثم مساهمة جميع الجمينين في التسيير، وأخيرا الانتفاع لجميع الجمينين، أي الأرباح لفائدة المصلحة العامة، إضافة إلى إن أسلوب التسيير هو أسلوبا تشاركيا تعاضديا ديمقراطيا، وهذا ما يمنح تجربة جمنة صفة المقابلة الاجتماعية، التي تسعى إلى إرساء نمط جديد من الفعل الاقتصادي المسؤول والمستدام.

خلاصة تأليفية:

إن مقارنة تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياق المجتمع التونسي، من منظور علم اجتماع المقابلة، هي محاولة باتجاه تفهم حقيقة هذه التجارب من خلال بنيتها، وسياقات تشكّلها، وأبعادها المختلفة، وذلك وفق منهجية كيفية بالأساس تمثّلت في تحليل المضمون عبر تقنية النمذجة، بمعنى حاولنا اختيار أهم مميزات ومعايير الفعل المقاوِلي والفعل المقاوِلي الاجتماعي، وفق نماذج تحليلية لتفكيك وتحليل تجريبي التعاضد وجمنة باعتبارهما ابرز تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس .

عموما ما نستشفه من خلال هذه القراءة السوسيولوجية لهذه التجارب عبر المدخل المقاولي يفيد بأن المقولة بالمعنى الدقيق للكلمة لا تزال مبحثا عصيا عن التحكم والسيطرة منهجيا ومعرفيا. ومن الواجهة وصفها بأنها ظاهرة نفسية اجتماعية اقتصادية معقدة، فلا يمكن أن نستثني العوامل الطارئة التي تتدخل في سيرورتها كيفما كانت اقتصادية، اجتماعية ثقافية، سياسية، أو حتى نفسية. وأن منسوب إضافة كل تجربة يبقى مرهون بمدى اعتبار كل هذه العوامل.

فمن منظور المدخل المقاولي يبدو هذا المدلول ضعيفا في تجربة التعاضد وفق النماذج التحليلية التي استندنا إليها، فرغم توفر هذه المبادرة على الإرادة الذاتية المتمثلة في شخصية «الحبيب بورقيبة»، في مشروع المقولة بما تنطوي عليه من الحاجة إلى الانجاز والمخاطرة والاستقلالية، والتي اصطبغت كثيرا بالعامل السياسي، فإن تجربة التعاضد قد أهملت عاملي السياق والمسار، فلم يكن السياق الاجتماعي والاقتصادي ولا السياسي ملائم ومتأقلم مع هذه التجربة، بسبب طريقة تشكّلها الفوقية التعسفية وأسلوب إدارتها السلطوي، أما المسار فلم يكن مرحليا تعاقبيا وتراكميا، حتى تنضج الفكرة ويستسيغها الأهالي. ولكن كل هذه الهنأت لا يمكن أن تحجب استحقاقات هذه التجربة من حيث حجم الحركة الاقتصادية التي أحدثتها في بعض الجهات، ومنسوب الثروة المتولد عنها.

أما تجربة جمعة وفي علاقة بذات النموذج التحليلي، وهو البعد المقاولي، فالملاحظ إنها جسدت بعمق مدلول المقولة رغم إن الفاعل المقاولي كان جماعيا، لكن وحدة الأرض والثقافة والتاريخ والرصيد النضالي المشترك جعل منها ذات جماعية موحدة، ومما أكسب هذه التجربة الفردية، هو بعدها المحلي في مقابل البعد الوطني لتجربة التعاضد، فتمثل الأهالي القوي للأرض والهوية المشتركة، هو الذي قادهم بكل تلقائية وحماسة ومخاطرة لفرض نمط اقتصادي بديل، وقد تميّزت هذه التجربة عن تجربة التعاضد بعامل السياق المحلي، البعد المركزي في كل تجربة مقاولية، فتجذّر الأهالي في سياقهم الاجتماعي والثقافي، هو الذي أكسبهم مزيدا من الثقة والإصرار على خوض التجربة وهي سمات مقاولية بامتياز.

إن تفحص حقيقة البعد المقاولي في تجربتين قادنا بالضرورة إلى استشراف أبعاد المقولة الاجتماعية فيهما، فقد انتهينا من خلال تجربة التعاضد، إن الرسالة الاجتماعية التي تميّز مشروع المقولة الاجتماعية ظل ضعيفا ومتفاوتا حس الجهات بسبب الأسلوب الفوقي التعسفي والقهري أحيانا لطريقة تأسيس تجربة التعاضد، فعدم التحاور حول مبادرة التعاضد مع الفاعلين الاجتماعيين، وطفغان الجانب السياسي على طريقة تشكّلها، وأسلوب إدارتها، جعلها في خدمة طبقات دون أخرى، وموجهة نحو غايات سياسية، أكثر مما هي اقتصادية واجتماعية، مثلما سَوّق لها أصحابها إعلاميا، وهذا يتنافى تماما مع سمات وخصال المقاول الاجتماعي الذي يتشكّل أساسا من رحم مشاكل واحتياجات الجماعة التي ينتهي إليها، كما إن البعد الاجتماعي عادة ما يحظى بالأولوية في أنشطة وأهداف المقولة الاجتماعية، وهكذا

فالجانب الاجتماعي ظل حلقة ضعيفة، وحتى وإن وجد ففي إطار التوظيف السياسي وإذلال الطبقات الفقيرة والهشة. في حين تميزت تجربة جمنة بحضور لافت للبعد الاجتماعي، فقد شكّل الإطار المحلي بما يحمله من خصوصيات ثقافية واجتماعية، تزامنا مع الحراك الثوري، حالة من الوعي والشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والحاجة إلى العدالة الاجتماعية. وبالتالي فإن تجربة جمنة لا تعكس فقط مجرد الرغبة في إرساء نمط اقتصادي بديل، وإنما هي رغبة في التحرر والاستقلالية، ومقاومة الفساد، ورغبة في التغيير الاجتماعي. فلم يكن الهدف من تنمية الأرباح وتحسين رأس المال هو إنتاج الثروة، بل كان الهاجس توفير أكثر ما يمكن من مواطن الشغل، والتدخل الواسع في كل مجالات الحياة الاجتماعية المحلية. لكن هذه الحماسة والاندفاع اللامشروط المصاحب لتجربة جمنة، وكل أشكال الالتزام والمسؤولية، قد استمدت جوهرها فيما يبدو من اللحظة الثورية الفارقة في التاريخ التونسي، لحظة تبلور التجربة في بعدها الاجتماعي والتضامني، والمعبرة أساسا عن الانعتاق من الدكتاتورية وثقافة الخوف والتخويف، متخذة من تجربة واحات جمنة الاقتصادية، واحة للنضال والمقاومة. ضد أشكال الفساد والطغيان، مما يدفع إلى التساؤل حول مدى ديمومة هذه التجربة، وأفاق تطورها مستقبلا، في ضوء طغيان النموذج الاقتصادي الليبرالي والنيوالبرالي في أغلب مناطق البلاد، وعدم استساغة النمط الاقتصاد التضامني والاجتماعي في العديد من الجهات. وفي هذا السياق تبقى فرضية بحثنا القائلة: «إن ترسخ مفهوم المقاولة الاجتماعية ظل عصيا في نسيج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التونسي رغم عمق وثراء التجربة»، مفتوحة على العديد من الاحتمالات والتأويلات، فقد تنسحب على بعض الجهات والأئلة وقد تتعارض مع أخرى.

خاتمة:

من المفيد التأكيد أن تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في شكلها الراهن تندرج في سياق التحولات العميقة التي يشهدها النسق الاقتصادي العالمي، وأشكال العولمة التي أفقدته المزيد من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، فهي تعبّر عن استعادة للدور الاجتماعي الذي يجب أن يتضمنه الفعل الاقتصادي، فضلا عن أهمية التوزيع العادل للثروات والخيرات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات والجهات، التي هي من أبرز دواعي وأهداف تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. بقي إن أشكال الانتقال والتحول من نمط اقتصادي إلى آخر يقتضي الاعتبار الجيد للظروف الاجتماعية والثقافية، والابتعاد عن كل أشكال الإسقاط والتعسف للأنماط الاقتصادية، التي وإن نجحت مؤقتا فإن فشلها يبقى مؤجلا.

كما إن مقارنة تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الوجهة السوسولوجية والانثروبولوجية، أصبحت مطروحة بقوة، بالنظر إلى عولمة الهويات والثقافات، وما قد تفضي إليه عملية التثاقف والتمازج من عراقيل وأزمات، تحول دون إنجاح تجربة أو تطورها.

ومن بين المقترحات أو التوصيات التي يمكن إيرادها في هذا السياق :

- العمل على مزيد مد جسور التواصل بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.
- تعزيز التكوين الجامعي في مجال المفاولة وريادة الأعمال.
- تثمين التراث المحلي ولاسيما القيم الثقافية واستثمارها في مجال المفاولة الاجتماعية.
- مزيد اعتبار المجال المحلي والخصوصيات الثقافية في الأفعال المفاولية.

قائمة المراجع

- (جبدنر أنتوني، 2004)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة بيروت، الطبعة الرابعة، بيروت.
- (العبيدي وسيم، 2020)، «ديناميات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس تاريخ من التوظيف والتطويع»، المفكرة القانونية عدد 19.
- (النبالي ياسين، 2020)، «أحمد بن صالح وتجربة التعاوض: السير الأعرج وراء زممار بورقيبة»، المفكرة القانونية عدد 19.
- (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019)، «صراع حول الأرض، الدولة في مواجهة المجتمع المحلي».
- (الطرابلسي صفوان، 2020)، «أثر مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إعادة بناء الثقافة الاقتصادية لدى الفئات الهشة اجتماعيا: دراسة لحالات تونسية»، مجلة عمران عدد 33، قطر.
- (محجوب عزيز ، غزال مريم ، محفوظ مراد، 2019)، «الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة»، مجلة الإبداع، مجلد 9، عدد 1.
- (الطرابلسي صفوان، 2020) « الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تونس ظاهرة ذات جذور تاريخية واجتماعية عميقة»، المفكرة القانونية تونس، عدد 19 2.
- (ليبض سالم، 2023) «الشركات الأهلية في تونس من فكرة استعمارية إلى يوتوبيا سياسية»، الموقع الإلكتروني العربي الجديد.

- (عكاز محمد سميح الباجي، 2020)، «معادلة مؤسسات الاقتصاد التضامني الصعبة: وعد جديد بأسس قديمة»، المفكرة القانونية تونس.
- (عكاز محمد سميح الباجي، 2020)، «تجربة جملة: مسيرة قرن من اجل استرداد الأرض»، المفكرة القانونية تونس).
- (طوزي محمد، 2016)، «في القبيلة واقع متعدد الأبعاد، ترجمة منير سعيداني، عمران للدراسات الاجتماعية والانسانية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 15، بيروت.
- (Amin Samir, 1970), Le Maghreb Moderne, Les Editions de Minuit.
- (Bidet Eric, 2000), «Economie sociale, nouvelle économie sociale et sociologie économique» Sociologie du travail, Vol 42, n°4, France, Octobre - décembre.
- Cyrille Ferraton, 2006), «Mauss et l'économie solidaire», Revue du MAUSS, vol. 1, no. 27.
- ˆ (Danjou Isabelle, 2002), «L'entrepreneuriat un champ fertile à la recherche de son unité», Revue française de gestion, vol 2 .
- (Fayolle Alain, 2015), «Entrepreneuriat et social à la fois », Revue entreprendre et innover, n°27, France.
- (Gartner W.B., 1988), « Who is an entrepreneur? Is the wrong Question», American Journal of Small Business.
- (Alain Fayolle, Dossier, 2015), «Entrepreneuriat et social à la fois», De Boeck Supérieur, Entreprendre & Innover, n° 27.
- (Elachhab fathi, 2018), «l'économie sociale et solidaire en Tunisie un potentiel troisième secteur», Revue internationale de l'économie sociale, RECMA, n°349.
- (Polany Karl, 1957), «The Economy as Instituted Process», in The Sociology of Economic Life, edited by mark Granovetter and Richard Swedberg. Boulder, CO: Westview Press.
- (Rotter, J. B. 1966), «Generalized expectancies for internal versus external control of reinforcement», .Psychological Monographs: General & Applied, 80, 1–28.
- (Ayeab Habib and Ray Bush, 2019), «Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa», Anthem Press.
- ˆ(Sumpf Joseph et Hugues Michel, 1973) « Association ». in dictionnaire de sociologie. Librairie Larousse, Paris.
- <https://bit.ly/39XjCN5>, «Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire?» economie.gouv.fr, accessed on 27/10/2019